المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

27/11/2015

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

عرض التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان والمقاولات في ليبروفيل

8562/2

شكلت التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان والمقاولات صلب مناقشات، أول أمس بليبروفيل، بمناسبة ندوة للتشاور الوطني في الغابون حول المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في هذا المجال.

وتم، خلال اللقاء، الذي نظم بمبادرة من مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط إفريقيا والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، عرض خبرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمام ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص والنقابات والمجتمع المدني في الغابون.

وبهذه المناسبة، استعرضت نبيلة التبر، المكلفة بمهمة لدى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الممارسات الدولية في هذا المجال، مبرزة ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمقاولات تحت شعار «المسؤولية الاجتماعية للمقاولات» في إطار الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وسلطت الضوء، في هذا الصدد، على الجهود الملموسة التي قامت بها المقاولات المغربية العاملة في الغابون من أجل تنفيذ استراتيجيتها الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للمقاولات، واحترام حقوق الإنسان على المستوى المحلي.

وأشارت ممثلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان أيضا إلى الإصلاحات الهامة والمقتضيات التشريعية المغربية التي تم وضعها لحماية حقوق الإنسان في أوساط الأعمال والمقاولات.

وأعربت التبر، بعد العرض الذي قدمته، عن استعداد المجلس لتسهيل تبادل أفضل الممارسات في مجال المسؤولية الاجتماعية للمقاولات وحقوق الإنسان بين الطرفين الاقتصاديين المعنيين في الغابون والمغرب.

وقالت التبر، في تصريح صحفي، إن مشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا التشاور تندرج في إطار الأولوية التي يوليها المغرب للتنمية الاقتصادية والبشرية ولتعزيز بعد التنمية المستدامة في البلدان الإفريقية المجاورة.

وأضافت أن هذه المساهمة تندرج، أيضا، في سياق تتبع الشراكة التي بدأت مع المنظمة الدولية للفرنكفونية منذ سنة 2008، من أجل النهوض بمبادئ حقوق الإنسان والمسؤولية الاجتماعية للمقاولات وتعزيز قدرات المؤسسات الإفريقية الناطقة بالفرنسية لحقوق الإنسان في هذا الميدان.

ويهدف هذا التشاور إلى التنفيذ الفعلي للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمقاولات وحقوق الإنسان من قبل وداخل المقاولات العاملة في الغابون، وتوعية المشاركين بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان على مستوى المقاولات والشروع في استراتيجية وطنية غابونية للمسؤولية الاجتماعية للمقاولات.

وشارك في الندوة ممثلون عن مديرية حقوق الإنسان والعدل وعدة وزارات غابونية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومقاولات خاصة، وفروع مقاولات مغربية بالغابون ونقابات.

وتشكل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمقاولات وحقوق الإنسان لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة معيارا عالميا جديدا لتنظيم العلاقات التجارية منذ اعتماده بالإجماع في يونيو 2011.

وأوضحت التبر أن هذه المبادئ توفر للدول والمقاولات بجميع أحجامها إطارا ملموسا لحماية واحترام حقوق الإنسان في أوساط الأعمال والمقاولات.

وذكرت بإطلاق حوار متعدد الأطراف، سنة 2002، حول المقاولات والحكومة والمجتمع المدني والنقابات ومؤسسات الحكامة الجيدة في المملكة، مبرزة مشاركة المغرب في ديناميات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والتي تهدف إلى تشجيع الدول على وضع خطط عمل وطنية بشأن المقاولات وحقوق الإنسان.

وأشارت إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتولى، منذ أكتوبر 2015، رئاسة فريق العمل للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المكلف بقضايا المقاولات وحقوق الإنسان، باسم شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان.

كما بلور المجلس الوطني لحقوق الإنسان تكوينات خاصة لفائدة شبكات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إفريقيا في إطار معهده الوطني الجديد للتكوين في مجال حقوق الإنسان، إلى جانب العديد من المبادرات على المستوى الوطني بشأن هذه الإشكالية الناشئة.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

المساواة الجندرية في الإرث ضرورة تاريخية حتمية

M/5166

"للذكر مثل حظ الأنثيين"، لألخ حظ الأختين، كان مقتضى منصفا في شروط اجتماعية وتاريخية معينة. فالأنثى التي ستصبح زوجة تستفيد من تكفل كامل من قبل زوجها، وهذا هو ما يبرر النصف الذي ترثه من تركة أبيها.

اليوم، من المعروف أن تربية الأطفال والأشغال المنزلية نشاط اقتصادي أنثوي بصفة كاملة، ومشاركة اقتصادية من طرف الزوجة في النفقة على بيت الزوجية. وفضلا عن هذه الأنشطة المدعاة ?أنثوية إلى حد الآن، أصبحت الزوجة تتوفر، منذ حوالي قرن، على دخل بفضل نشاط اقتصادي مأجور يستهلك أيضا في الإنفاق على بيت الزوجية. وبالتالي لم يبق الزوج هو المعون الوحيد، فالزوجة أيضا معونة الأسرة.

لذلك، "للذكر مثل حظ الأنثيين" لم يبق حكما منصفا اليوم، إذ يجب أن يرث الإخوة والأخوات حصة متساوية. وأيضا، عندما تكون البنات هن الوارثات الوحيدات (في حالة انعدام الأخ)، ينبغي أن يرثن التركة كلها (كما يفعل الإخوان حينما يكونون هم الوارثون الوحيدون، في حالة انعدام الأخت).

في نهاية التحليل، يتبن أن مقتضى "للذكر مثل حظ الأنثيين" مقتضى يعيد إنتاج اللامساواة الاقتصادية بين الرجال والنساء من نفس المرتبة (السلالية) ويديم تلك اللامساواة. فهو يحافظ على الهيمنة الاقتصادية للرجال. صحيح أن مساواة الرجال-النساء (في الحقوق) لم تكن هدفا يتعين بلوغه، بل كان شيئا لا مفكرا فيه.

أما اليوم، فإن مساواة الرجال-النساء (في الحقوق) أصبحت مثلا أعلى، وهدفا ينبغي الوصول إليه، وشرطا للتنمية الاقتصادية. مرجع ذلك أن المجتمع المغربي في طور الخروج من استلابه، من سباته البطريركي. في هذا الإطار إذن، يغتصب مقتضى الإنصاف بين الإخوة والأخوات في الإرث مبدأ مساواة الرجال-النساء كحق إنساني أساسي وجوهري.

من خلال توصيته بالمساواة بين الإخوة والأخوات وبين الأولاد والبنات في الإرث، يدافع المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن المبادئ الدستورية التي من أجلها أنشئ كمؤسسة دستورية، أي عن حقوق الإنسان، ومن بينها مبدأ المساواة الاقتصادية بين المواطنين بغض النظر عن جنسهم البيولوجي. وبالتالي، يمتلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان الحق المطلق في طرح توصيته: من الواجب أن نكف عن إعادة إنتاج اللامساواة الاقتصادية بين الرجال والنساء باسم إنصاف غير منصف (اليوم)، والذي لم يكن أبدا منصفا.

اليوم يجب استبدال الإنصاف (بصفته مثلا بطريركيا أعلى) بالمساواة كمثل أعلى مضاد للتمييز الجنسي. إن تبني مساواة الرجال-النساء في الحقوق (كمثل أعلى)، بشكل صريح وواضح، شرط أساسي في الانتماء إلى مجتمع حداثي عادل وحر.

■ بقلم: عبد الصمد ديالمي- ترجمه إلى العربية الأستاذ محمد الخشين

الكتلة للدكاترة تدشن عهدا جديدا للاحتجاج

تخوض الكتلة الوطنية للدكاترة إضرابا وطنيا مصحوبا بوقفة احتجاجية، يوم الخميس 3 دجنبر 2015 ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحا أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تنديدا بالتراجعات الخطيرة للحكومة عن ملف الدكاترة، وعدم إنصافهم، و التغاضي عن جميع المواثيق الوطنية و الدولية، وانفراد المغرب في تهميش الدكاترة وإقصائهم من جميع المخططات الوطنية ومشاريع الإصلاح التربوي و الإداري و البحث العلمي

كما تذكر الكتلة أن هذه الوقفة ستكون نوعية تعبر عن سخط الدكاترة اتجاه الحكومة المغربية

في ظل المرحلة الحساسة والصعبة التي يمر بها ملف الدكاترة، والمستجدات المتلاحقة التي يعرفها هذا الملف في مختلف الواجهات، وفي ظل التراجعات الخطيرة للحكومة الحالية على كل المكتسبات التي كانت تبشر بالحل النهائي لهذا الملف و تسويته بشكل عادل.

تُذَكِّرُ الكتلة الوطنية للدكاترة أن هذا الملف عرف مقاومة شديدة من بعض الجهات التي لاتريد أن يحصل الدكتور على المكانة اللائقة التي يستحقها، فجندت كل طاقاتها من أجل تجميد هذا الملف و كان آخرها عرقلة مقترح النظام الأساسي لهيئة الدكاترة، الذي تقدم به حزب الاتحاد الدستوري مشكورا، والذي كان سيساهم في تطوير الإدارة المغربية و جعلها في مصاف الدول الرائدة التي تعتمد على البحث العلمي.

إن الكتلة الوطنية للدكاترة تراقب الخصاص المهول الذي تعرفه الجامعات المغربية، و مراكز مهن التربية و التكوين، و جميع مؤسسات التعليم العالي، من هيئة التدريس. وتسجل أن أغلبية هذه المؤسسات تستعين بأساتذة زائرين أغلبهم لا يتعدى مستواهم الماستر، و تتعاقد مع طلبة من أجل التدريس غير مبالية بخطورة هذه السياسة التي تضرب عمق جوهر التعليم العالي، و تجر المغرب إلى ويلات التخلف وتضع مصير الأجيال القادمة في المجهول.و هذه السياسة، تبين بالملموس التخبط الخطير الذي تعرفه هذه المنظومة التي هي رافعة البلاد، تغيب دكاترة الوظيفة العمومية من أي أصلاح و تقحمهم في أعمال لا تعدو أن تكون ذات طبيعة روتينية و جد ثانوية، و لا تتناسب مع مؤهلاتهم. والأجدر لهذه الفئة أن تناط إليها أدوار التأطير و البحث و التكوين، و الدراسات و التحليل و التقييم حتى يساهموا بدورهم في الرقي بمؤسسات الدولة.

واعتبارا لكون هذه الفئة حائزة على أعلى شهادة جامعية متوجة لمسار أكاديمي قوامه البحث و الإنتاج بذلت فيه جهود مهمة و تطلب سنوات عدة أفنت فيها زهرة شبابها حيت كانت لها مساهمات قيمة في مجال البحث العلمي إن على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي.

إن الكتلة الوطنية للدكاترة تعبر عن استيائها عن مايجرى حاليا للدكاترة وتعبر عن استغرابها للنظرة الدونية التي تتعامل الدولة مع هذه الفئة، حيث إن المغرب يبقى حالة استثناء بالنسبة للدول العربية في تهميش هذه الفئة و الحط من كرامتها. إن مايجرى حاليا لهذه الفئة لايتناسب مع وضعية المغرب وطنيا ودوليا و الشعارات التي رفعها المغرب اتجاه حقوق الإنسان ووضعيته في الخارج. فلا يعقل تهميش نخب البلاد الحاملين لأعلى شهادة أكاديمية تقدم في العالم.ولا شك أن هذه الوضعية تبرز خللا في تدبير الملف، وتبين الحيف اتجاه نخب البلاد. لذلك، نعبر عن رفضنا لهذه الوضعية التهميشية، و ندعو الجميع للانخراط الفعلي في حل هذه المعضلة التي هي نقطة سوداء في سياسات المغرب الداخلية. إن تعزيز مكانة هذه الفئة سيضع المغرب في الطريق الصحيح ويصعد به في مكانة الدول الصاعدة.

□ لذا تدعو الكتلة الوطنيةجميع الدكاترة الأحرار إلى التعبير عن غضبهم، والمشاركة الفعلية في الإضراب الوطني ليوم الخميس 3 دجنبر 2015، مع الحضور المكثف أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم الخميس لإسماع صرخاتهم لأحرار العالم، وكشف المخطط الذي يحطم المغرب علميا و اقتصاديا و يضعه في تساؤل أمام المجتمع الدولي.

كما يدعو المكتب الوطني كافة السيدات والسادة الدكاترة إلى المزيد من التعبئة والالتفاف حول إطارهم: الكتلة الوطنية للدكاترة.

حرر بالرباط في 24نونبر 2015

المكتب الوطني للكتلة الوطنية لدكاترة

http://www.cawalisse.com/94375/11/22/11/06

الكتلة الوطنية للدكاترة تخوض إضرابا وطنيا

الكتلة الوطنية للدكاترة تخوض إضرابا وطنيا مصحوبا بوقفة احتجاجية، يوم الخميس 3 دجنبر 2015 ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحا أمام **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، تنديدا بالتراجعات الخطيرة للحكومة عن ملف الدكاترة، وعدم إنصافهم، و التغاضي عن جميع المواثيق الوطنية و الدولية، وانفراد المغرب في تهميش الدكاترة وإقصائهم من جميع المخططات الوطنية ومشاريع الإصلاح التربوي و الإداري و البحث العلمي.

http://maarifpress.com/news9594.html

نساء الحسيمة: لا يمكن الرهان على الدستور في إقرار المساواة بين الجنسين بالمغرب

27/11/2015

تقرير إخباري

خلصت المتدخلات والمتدخلون في ندوة "المساواة بين الجنسين وفق الفصل 19 من الدستور المغربي" بالحسيمة، إلى أنه لا يمكن الرهان على الفصل 19 من الدستور المغربي، لإقرار المساواة بين الجنسين بالمغرب، لتضمنه مقتضيات متناقضة.

وقد أكدت الإعلامية وعضو المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة سهيلة الريكي، في تدخلها، على أنه لا يمكن الحديث اليوم عن المساواة بين الجنسين في أرض الواقع بالمغرب، بالرغم من مرور 4 سنوات على إقرار دستور 2011، وأن هذا الأخير ما زال أفقا تفصلنا عنه مجهودات كبيرة، وما التأخير في إخراج قانون حماية حقوق النساء من قبل الحكومة إلا دليل على ذلك. كما أردفت بأنه لا يمكن الحديث عن المساواة بين الجنسين في غياب الكرامة و العدالة الاجتماعية للمواطن المغربي، متسائلة في الوقت ذاته عن الإرادة السياسية الحقيقية في إقرار حقوق النساء بالمغرب، مشيرة إلى أن الحزب الحاكم قام باستنفار المجتمع وإرهاب علمائه ومؤسساته، بعيد إثارة قضية المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة من قبل **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** مؤخرا، لتخلص إلى عدم الرهان على الدستور في ظل عدم تغيير المرجعية الثقافية الذكورية السائدة لدى جزء كبير من المجتمع وعدم توفر الإرادة السياسية لدى الحكومة الحالية.

ومن جهته، أثار الباحث محمد بنيوسف، التناقضات التي يتضمنها الفصل 19 من الدستور، والذي ينص على أنه " يتمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الواردة في هذا الباب من الدستور. وفي مقتضياته الأخرى، وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب. وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها". وقد تساءل بنيوسف، حول أهمية مبدأ سمو الاتفاقيات والمواثيق الدولية في ظل اشتراط الفصل19 خضوع وملائمة هاته الاتفاقيات والمواثيق التي صادق عليها المغرب، لثوابت المملكة وقوانينها العادية. وأضاف بأن مبدأ سمو الاتفاقيات و المواثيق الدولية لا معنى له إن خضع لدستور وقوانين البلاد العادية التي تحرم حق المرأة في المساواة مع الرجل، ليخلص إلى أن الفصل 19 واجهة فلسفية موجهة للخارج وليس للمجتمع المغربي، بغرض الاستهلاك الإعلامي، بعيدا عن إقرار المساواة بين الجنسين حقيقة في أرض الواقع على كل المستويات.

وبخصوص المحامية ورئيسة **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة الناظور** سعاد الإدريسي، فإنها ركزت على دور الاجتهاد القضائي في حماية حقوق النساء، والتي بدورها، أكدت على أن واقع المرأة بدهاليز المحاكم لا علاقة له بالفلسفة القانونية ولا بالنقاش القانوني الساري حتى، بل ما زالت المرأة المغربية محرومة من أبسط الحقوق الأساسية لظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية، فبالأحرى المساواة في جميع الحقوق مع الرجل، وزادت، بأنه بالرغم من أن مدونة الأسرة خلخلت العقلية الذكورية، والصورة النمطية للمرأة نهاية تسعينيات القرن الماضي، فإن أحلام هاته المدونة تبخرت بعد 16 سنة من إقرارها، وتحولت إلى سراب حسب زعمها. كما أشارت إلى أن مساطر التنفيذ للمدونة تعتريها ثغرات كبيرة اليوم بالمغرب، مما يحرم النساء من حقوقهن، لتخلص إلى أن الدستور المغربي فلسفة عامة، يجب استحضار توصيات الحركة النسائية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان في القوانين التي تنزل المقتضيات الدستورية .

في مداخلة لها، قدمت البرلمانية البلجيكية السابقة من أصل مغربي والحقوقية فتيحة السعيدي، قراءة مقارنة بين التجربة المغربية و التجربة الأوربية، حيث وقفت على ضرورة تشبع المجتمع المغربي بثقافة حقوق الإنسان، وانخراط الرجل المغربي في الدفاع عن حق المرأة المغربية على كل المستويات، مع استحضار دور قنوات التنشئة المجتمعية من المنظومة التعليمية، والإعلامية، والمجتمع المدني. وركزت السعيدي، على ضرورة عزل الدين عن الدولة لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة على نحو أمثل كما هو الشأن مع دول الإتحاد الأوروبي.

يشار، إلى أن اللقاء يندرج ضمن فعاليات الدورة4 لمهرجان "بويا" النسائي للموسيقى، المنظم من قبل جمعية تيفيور بالحسيمة والمتواصل الى غاية يوم الأحد المقبل.

http://www.rifnow.com/activites/8990.html

"المساواة بين الجنسين وفق الفصل 19 من الدستور المغربي" محور ندوة بالحسيمة

أضيف في 2015/11/26 الساعة 11:27

اخبار الريف : تغطية خاصة

نظمت جمعية تيفيور للموسيقى على هامش أنشطتها في إطار فعاليات الدورة الرابعة لمهرجان " بويا " النسائي للموسيقى ندوة نسائية تحت عنوان " المساواة بين الجنسين وفق الفصل 19 من الدستور المغربي"، بمشاركة رئيسة **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة–الناظور** سعاد الإدريسي، و البرلمانية البلجيكية السابقة من أصل مغربي فتيحة السعيدي، وعضو المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة سهيلة الريكي، والباحث في قضايا النوع الأستاذ محمد بنيوسف، تحت تأطير الصحفي عبد الحميد العزوزي.

و تم التطرق خلال هذه الندوة التي انعقدت مساء يومه الخميس 26 نونبر بدار الثقافة بالحسيمة، إلى موضوع المساواة بين الرجل و المرأة على ضوء توصية **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** القاضية على أساس المساواة بين الجنسين في الإرث، في استحضار للتجربة البلجيكية، مع الأخذ بعين الاعتبار واقع الحال بالمغرب، بالإضافة إلى تسليط الضوء عما تحقق في ظل إقرار المساواة بين الجنسين في دستور سنة 2011 سياسيا – اقتصاديا – قانونيا – و مدنيا.

" المرأة هي نواة الأسرة و أساس المجتمع "، بهذه الجملة افتتحت سعاد الإدريسي مداخلتها بالندوة، حيث تطرقت إلى نضالات و احتجاجات الحركة النسائية الحقوقية على مجموعة من القوانين التي كانت تضطهد المرأة و تصادر مجموعة من حقوقها، والتي كانت ترمي إلى اعتبارها كمجرد " ديكور هش "، و بفضل عزيمة المرأة المغربية استطاعت أن تصل لتحقيق مجموعة من المكتسبات التي كانت في وقت قريب حلما لديها، داعية القضاء إلى الاجتهاد في مدونة الأسرة، بالنظر إلى الصلاحيات المخولة له في هذا الشأن، حسب قولها.

من جانبها، أكدت فتيحة السعيدي على ضرورة تكاثف الجهود و توحيد أصوات الحركات النسائية بغية تحقيق الحرية و الديمقراطية و العيش الكريم، مضيفة أن مطلب المساواة بين الجنسين يجب أن يتحقق و يصبح حيز الوجود، داعية إلى تظافر الجهود من أجل وضع حد لزواج القاصرات.

أما سهيلة الريكي، فقد اعتبرت في مداخلتها المقتضبة أن نسبة المشاركة النسائية في مراكز تحمل المسؤولية ضئيلة جدا، بالإضافة إلى مجال الإعلام الذي يستحوذ الرجال على نسبة وافرة منه، مشيرة في الوقت نفسه إلى الدور الهام الذي لعبته المرأة في نقل الموروث الثقافي.

http://www.akhbar-rif.com/permalink/8462.html

مَخرج فقهيّ عجيب لمسألة المُساواة في الإرث

سُمَيّة أمغار

رغم مرور أسابيع على توصية **المجلس الوطني لحقوق الانسان** حول توزيع الإرث مناصفة بين الرجل والمرأة، تحقيقا لمبدإ المناصفة التي أقرها المغرب، هذه التوصية التي جاءت في "الوقت الضائع" بالنسبة للولاية الراهنة لهذا المجلس والتي اعتبرها الكثيرون نوعا من "المزايدة السياسية" في ظروف سياسية مثيرة، ناتجة عن الجدل الذي لا زال قائما على خلفية نتائج الانتخابات الأخيرة، كما اعتبرها التيار المحافظ المتشدد، ضربًا من ضُروبِ "الفتنة" .....لا تزال الصُحف تنشر بين الفينة والفينة، "مَقـالات رأي" لمعلقين ومُحقّقين ومُهتَّمين وسياسيين، حول "توصية" المساواة في الإرث وما خَلّفت من جدالٍ لامَس العنف الكلامي أحيانا حول "مصيبة" توزيع الإرث بالتساوي بين الجنسين، التي اتهم بسببها مجلس حقوق الانسان بالجهل وخدمة أجندة خارجية !

أطراف الصراع، تقف على خط تناقض قوي وواضح بين تياري المحافظين المناهض للتوصية، والمتشبث بمصادر التشريع الإسلامي الأساسية ، وتيار الحداثيين الذي يدفع في اتجاه الاجتهاد والالتزام بالمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب فيما يخص حقوق الانسان. وبين هذين التيارين، يغوص عدد من "المنظرين" كل "وما وصل إليه لوحه" من "العلم" !...

ورغم حدة الموضوع وجديته، فإن معظم المتدخلين يسعون إلى تفادي "الإثارة" في النقاش حول الإرث، انطلاقا من فكرة أن لكل من طرفي الصراع، حججه وقوته في الشارع، ولكل منهما تطلع مشروع للإصلاح في نطاق الثوابت التي أقرها الشعب.

تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان دفع البعض إلى الريبة في أهدافه "الخفية" وتوقيته "المفاجئ"، خاصة والمجلس "يودع" وملامح "تغييرات جوهرية تلوح في أفقهأفقه ، وأن هذا التقرير لم يحرك التيارات النسائية بالقوة المنتظرة، كما حدث حين أثيرت قضية الإجهاض ومسألة المطالبة بمراجعة مدونة الأسرة التي ثبتت محدودية فعاليتها عند التنفيذ، بالرغم من بعض "الإضاءات " التي جاءت بها، وبالتالي فإن الجدل بشأن المساواة في الإرث ظل محصورا في التيارات السياسية المتصارعة من أجل الوصول إلى أكبر عدد من "الكراسي" بعد استحقاقات 2016.

هذا، ولا يمكن أن يستهان، قطعا، بالانتفاضات المستمرة للمرأة المغربية ، من الشمال إلى الجنوب، للمطالبة بـ "المساواة الشاملة" و "المواطنة الكاملة"، و"حماية حق المرأة في الحياة الكريمة"، و"إعمال مبدأ المناصفة في التمثيل البرلماني" و "توفير الظروف لتعميم حرية المواطنات والمواطنين و المساواة بينهم ، في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية"، ورفع كل أشكال التمييز ضد المرأة "، و"احترام مبدإ كونية حقوق الانسان التي هي كل لا يتجزأ" و " القضاء على الثقافة المناهضة لصورة ووضع المرأة في المجتمع والتي تكرس النظرة الدونية للمرأة في المجتمع والإعلام والمؤسسات"، و "محاربة العنف ضد النساء بسن ضمانات قانونية ومؤسساتية كفيلة بحماية المرأة وصون كرامتها في البيت والعمل" و "عدم التساهل في التحايل على السن القانوني للزواج بغاية تزويج القاصرات" اللائي بلغ عددهن، هذه السنة حوالي 35 ألف ، منهن من لم يتممن الرابعة عشرة، إلى غير ذلك من المطالب الأساسية التي رفعتها المنظمات النسائية، ، ومن بينها "التنسيقية الوطنية لنساء المغرب"، و"الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة"، و "شبكة نساء من أجل النساء"، و"منتدى النساء البرلمانيات"، وغيرها من المنظمات النسائية المناضلة من أجل حقوق المرأة بالمغرب.

وبالعودة إلى مسألة توزيع الإرث بالتساوي بين الرجل والمرأة، نسجل فتوى عجيبة طلع بها علينا الفقيه المثير للجدل بسبب فتاويه الجنسية العجيبة، عبد الباري الزمزمي، وهو، للعلم، رئيس جمعية فقه النوازل ، الذي شدد على أن قضية المناصفة في الإرث لا يصح فيها اجتهاد شرعي لوجود نص قاطع في القرآن يحسم في الموضوع، في حين أثار قضية توريث ابن الابن الذي كان محروما من الإرث في الفقه الاسلامي، إلا أن الاجتهاد الفقهي مكن ابن الابن من أخذ نصيب أبيه إذا مات أبوه قبل جده.

على أن الفقيه الزمزمي أظهر براعة غير مسبوقة في إيجاد مخرج فقهي يمازج بين الشرع والقانون، حين اقترح أن يمنح الأب في حياته ، بحريته ورضاه، عطاء واحدا مما يملك، بالتساوي بين بناته وأبنائه، ولا يترك تركة بعد وفاته لأنها تأخذ مسار التركة التي ورد ت بشأنها " آيات حُكم الفرائض في سورة "النساء" الآية 11، قال تعالى "يوصيكم الله في أولادكم" (صدق الله العظيم).

الغريب في الأمر، أنه لم يفطن أحد قبل الشيخ الزمزمي لهذا المخرج الشرعي البارع، أو إن الذين "فطنوا" ، "سكتوا" عنه حماية للمال من أن يذهب مذهبا لا يرضي الذكور المتشبثين ب "حظيهما"، حتى أنهم لا يأخذون من حدود الله سوى النص الشرعي المتعلق بالميرات، فلا يقبلون فيه نقاشا أو جدلا أو اجتهادا !...

أما وقد اهتدى الفقيه الزمزمي إلى المخرج الشرعي لهذه "النازلة"، فقد يسر لـ "المتحايلين " على النص القرآني، مشاق تكوين شركات مجهولة الاسم ومحدودة المسؤولية، يكون للإناث والذكور فيها أسهم متساوية يستفيدون منها بعد أن يحل قضاء الله. ولا يجد الأخوة والأخوات ما يدفعهم، بعد ذلك، إلى الخصومة والعداوة، والبغضاء.

من أجل "وسخ الدنيا" الفانية. !!! .....

http://www.lejournaldetangernews.com/news.php?extend.2630.7

أزيد من 150 جمعية شبابية مدنية تؤسس المجلس المدني للمنظمات الشبابية

احتضن المركب الدولي للشباب والطفولة مولاي رشيد بوزنيقة ، المناظرة الوطنية للمنظمات الشبابية بالمغرب. اللقاء الذي يعد محطة تأسيسية للمجلس المدني للمنظمات الشبابية ، كما تضمن اللقاء أيضا جلسات نقاش وحوار بين منظمات شبابية ممثلة في 150 جمعية شبابية مدنية وشبكات وديناميات، ومؤسسات عمومية و منتخبون وسياسيون وباحثون وأساتذة جامعيون.

واعتبر مهتمون بالشأن الجمعوي ، أن المناظرة الوطنية للمنظمات الشبابية، تعد انطلاقة جديدة تأسس «منابر للتفكير المشترك» تجيب عن سؤال تطوير العمل الشبابي المدني الوحدوي، والذي يجسد حرص مكونات الفعل الشبابي على تعزيز الوعي الجديد لدى الشبيبة المغربية بأهمية الانخراط كفاعلين وشركاء على قدم المساواة مع الحكومات في تنفيذ السياسات العمومية خاصة التي تقيس الشباب، وتنمية قدرات الشباب لممارسة المواطنة وتحسين الحكامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

كما اعتبر المشاركات والمشاركون أن المناظرة الوطنية للمنظمات الشبابية خيار مدني يوحد الرؤى والمطالب ويعد استمرارية للنضال من داخل الحركة المدنية الديمقراطية المدافعة عن القيم الكونية للديمقراطية وحقوق الإنسان وترسيخ المواطنة الفاعلة واحترام التنوع والاختلاف، إضافة إلى كونها فاعلا أساسيا في بناء منظومة العمل الشبابي على الصعيد الجهوي والمحلي، و أرضية خصبة للتشاور والمشاركة و التشبيك، مناظرة وطنية من تنظيم حركة بدائل مواطنة وجمعية الشباب لأجل الشباب والحركة من أجل ديمقراطية المناصفة ، تم من خلالها وضع لبنة التأسيس لمجلس المنظمات الشبابية بالمغرب والذي اختتمت فعالياته ب54 جمعية تقود اللجنة التأسيسية تمثل مختلف جهات بالمملكة.

وفي تصريح ل(كلامكم) ، قال أحمد الدحماني ، رئيس حركة بدائل مواطنة،" أن تأسيس هذا المجلس طال انتظاره من طرف العديد من الفاعلين في المجتمع المدني المغربي، وهو استمرارية للعمل الديمقراطي على مستوى العمل الجمعوي ، وهو كذلك ألية الترافع من أجل قضايا الشباب من أحل توحيد الرؤية الاقتصادية والتعليمية والإجتماعية ، وكذا ألية من أجل الرفع من قدرات وتقوية العمل الشبابي وتفعيل ألية دستور 2011".

وتخللت أشغال المناظرة الوطنية للمنظمات الشبابية عدة جلسات حوارية تمحورت حول قضايا الشباب بالمغرب، وسبل الاندماج السوسيواقتصادي ، وإصلاح التعليم، بالإضافة إلى المشاركة الديمقراطية للشباب في الحقل السياسي و الجمعوي ومؤسسات الحكامة. جلسات عرفت مشاركة كل من **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في شخص رئيسه اليزمي والأمين العام للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي إدريس الكراوي والأمينة العامة لحزب الاشتراكي الموحد الأستاذة نبيلة منيب، ورئيس حركة وضوح، طموح، شجاعة الدكتور عمر بلافريج، والأستاذ أحمد الدحماني عن مجموعة العمل من أجل الدفاع عن الديمقراطية التشاركية، وعن رابطة الشباب المغربي من أجل الحداثة و التنمية الأستاذ محمد نوفل عامر ومحمد تحزيمة عن حركة شبابية لمنتدى بدائل المغرب وعثمان كاير عن جمعية الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان. جلسات فتحت الباب على مصراعيه لنقاش معمق بين المتدخلين والمنظمات الشبابية ، تم تسليط الضوء من خلالها على قضايا الشباب المغربي والتمكين والمشاركة في الحياة العامة. إلى جانب الجلسات المفتوحة عرفت المناظرة الوطنية ورشات موازية و نقاشا حول أرضية تشبيك المنظمات الشبابية وإستراتيجية العمل بين المنظمات الشبابية ، نقاشات وورشات رفعت توصياتها للجلسة الختامية للمناظرة الوطنية.

كما تمت من خلال هذه المناظرة الإعلان عن تأسيس المجلس المدني للمنظمات الشبابية كشبكة وطنية ومدنية لضمان المشاركة و التواصل وتطوير العلاقات وتعزيز تبادل الخبرات والمعلومات بين مختلف المنظمات الشبابية وأيضا التشبث بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحداثة والمساواة من أجل دولة القانون و المؤسسات والعمل على الانخراط في منظومة تنمية الفعل الشبابي على الصعيد الترابي والإسهام في جعل الحركة الشبابية الديمقراطية أرضية خلاقة للتشاور و المشاركة والتشبيك. وقد اختتمت أشغال المناظرة الوطنية للمنظمات الشبابية بفرز الهيئة الوطنية التوجيهية للمجلس المدني للمنظمات الشبابية وتضم 54 منظمة شبابية.

http://klamkom.com/%D8%A3%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-150-%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%A4%D8%B3%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84/

مزوار يُعاضد اليزمي في توصية الإرث

شريف بلمصطفى

أعلن حزب "التجمع الوطني للأحرار"، عن موقفه الداعم لتوصية الإرث التي أصدرها **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، في تقريره الأخير.

واستغرب الحزب في بيان توصل به "بديل"، صدر تزامنا مع اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء، (استغرب) من الدعوات لممارسة "الحجر على التفكير ومحاولات تكميم الأفواه والتشدد اللامبرر كلما تعلق الأمر بكرامة وحقوق النساء، كما حصل ويحصل في موضوع الإرث".

من جهة أخرى، دعا الحزب إلى "ضرورة إشراك فعاليات المجتمع المدني والمكونات الثقافية الأمازيغية في بلورة الرؤى التي ستحكم صياغة مشاريع النصوص القانونية ذات الصلة"

ونبه المكتب السياسي لحمامة"، لحزب "ا إلى خطورة الترويج للأفكار المتطرفة ولمظاهر التشدد ولازدواجية الخطاب التي لا تخفى مخاطرها وتبعاتها، في الوقت الذي تعمل فيه البلاد على ترسيخ ثقافة الاعتدال التي ميزت مجتمعنا على الدوام.

http://badil.info/%D9%85%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D9%8F%D8%B9%D8%A7%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D8%AB/

أمر محير: كيف يعقل أن يمول المخزن مؤسسات تحارب إمارة المؤمنين؟

خرجت حركة ضمير لتثمين توصيات **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** حول المساواة في الإرث، وبتوصيات أكثر منها كفصل الدين عن مدونة الأسرة والقانون الجنائي، بعبارات أخرى، إلغاء مصادر شرعية إمارة المؤمنين.

والحقيقة أنه أمر جد محير رعاية المخزن لهذه المؤسسات العلمانية.. علماً أنها، مع كل تلك التوصيات، ليست معارضة للنظام ولا تتخذ موقفاً سلبياً اتجاه المؤسسة الملكية، ولو كانت كذلك، للقيت نفس ما تلقاه التشكلات المعارضة من إسكات وإقبار.. علمانية كانت (مؤسسة بن رشد للدراسات لصاحبها المعطي منجيب . الجمعية المغربية لحقوق الإنسان)، أم إسلامية (جماعة العدل والإحسان).

أمر محير، نجد له ثلاثة احتمالات لشرح أسس تمويل النظام المغربي ورعايته لاجتماعات وتوصيات حركة ضمير عصيد وصلاح الوديع، بيت حكمة إلياس العماري وخديجة الرويسي، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان لأصحابه اليزمي والصبار من قبيل: المساواة في الإرث.. فصل الدين عن مدونة الأسرة والقانون الجنائي / فصل سلطة الملك الدينية عن السياسية، أو تنازل الملك عن سلطة إمارة المؤمنين.

1 . هل الأمر يتعلق فقط بظواهر صوتية يمولها النظام كمنظرة أمام المجتمع الدولي.. على أساس أننا نملك مجالس ومؤسسات ومنابر إعلامية علمانية مستقلة تُخرج توصياتها بكل حرية وأريحية، وأن النظام، رغم أنها لا تناسب استقرار سلطه، يستقبلها بصدر رحب. تأكيداً على حرية التعبير بالمغرب؟

2 . أم لأن النظام المغربي فعلاً يسير نحو التنازل عن إمارة المؤمنين.. وتفريغ مدونة الأسرة والقانون الجنائي من تشريعات الدين وحشوها بتوصيات البنك الدولي والاتحاد الأوروبي حتى نصبح نسخة مطابقة لهم قصد استكمال مشوار اتفاقيات التبادل الحر. وبالتالي فالنظام يحتاج إلى هاته التوصيات لتخرج على شكل موجات إعلامية بشكل مستمر لجس نبض الشارع العام.. ولجعل الشعب المغربي يألفها ويستسيغها قبل أن يتم تطبيقها؟

وقد نستغرب لهذا الطرح إذ إن الملك محمد السادس في خطاباته الأخيرة يستنكر محاولات الغرب فرض "نسخته من الديمقراطية" وعدم احترام "الخصوصية المغربية".. وفي نفس الوقت يثمن مجهودات المجلس الوطني لحقوق الإنسان!

3 . أم أن النظام المخزني/ المحيط الملكي منقسم داخلياً ويعرف حروباً باردة بين فئتين: فئة رأسمالية صوفية محافظة.. مبقية على تأثير الملك كأمير للمؤمنين لضمان ولاء الأغلبية الشعبية المحافظة، وضمان الاستقرار تحت نوع من الرقابة الدينية تبعدنا عن تأثيرات التطرف المشرقية أو التشيع الإيرانية.. ومبقية على تأثيره وسلطته كوالٍ تيجاني تتبرك به الشعوب الإفريقية حتى يمدد شركاته في أسواق القارة ويجدد اعتراف الدولة الإفريقية الفروكوفونية على الأقل بمغربية الصحراء.

http://www.akhbarak.net/news/2015/11/26/7623551/articles/20389072/%D8%A3%D9%85%D8%B1-%D9%85%D8%AD%D9%8A%D8%B1-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D8%B9%D9%82%D9%84-%D8%A3%D9%86-%D9%8A%D9%85%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%B2%D9%86-%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8-%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A9

البرلماني سليماني: ما الذي يمنع من عضوية العلماء في المجلس الوطني للصحافة؟

شدد رشيد سليماني، النائب البرلماني عن حزب العدالة والتنمية على أهمية عضوية ممثل العلماء في المجلس الوطني للصحافة الذي سيرى النور قريبا، وأضاف النائب عن دائرة أزرو، في لقاء مع "أنفاس بريس"، على خلفية مناقشة مشروع قانون متعلق بهذا المجلس قدمه وزير الاتصال أمس أمام اللجنة البرلمانية المختصة، أن حضور الدين الإسلامي ضمن الثوابت الدستورية للأمة، حيث تطرح إشكالات أثناء المعالجة الإعلامية لهذا الموضوع، مفاهيمية وتصورية، مما يستوجب حضور عالم إلى جانب ممثلي المجتمع المدني من محامين وقضاة وحقوقيين ولغويين، فهذا العالم هو من ذوي الاختصاص، وهو المخول له بحكم خلفيته الفكرية، أن يحدد وجود مس من عدمه بالدين الإسلامي خلال هذه المعالجة الإعلامية..

وحول توجس أن يتحول هذا المجلس لما يشبه "الرقيب الديني، أو محاكم التفتيش"، نفى النائب عن حزب العدالة والتنمية ذلك، وقال بأن حضور العلماء في عدد من المجالس يضعف من هذا التخوف، "**فهم ممثلون في المجلس الوطني لحقوق الإنسان** وكذا الهيئة العليا للسمعي البصري، فهل وجود العلماء في "هاكا"، حلال ووجودهم في المجلس الوطني للصحافة حرام؟ خصوصا وأن أغلب الإشكالات المرتبطة بمعالجة الشأن الديني تجد لها حضورا في الصحافة المكتوبة والإعلام الإلكتروني"، ونفى سليماني بشدة أن يكون مقترحه، هو من باب ممارسة الوصاية على الصحافيين، "بل من الأحوط لضمان الحرية والمسؤولية وجود عالم مهتم بالإعلام وقضاياه وإشكالاته".

كما أثار نفس النائب البرلماني في ذات اللقاء مع "أنفاس بريس" تمثيلية اتحاد كتاب المغرب في المجلس الوطني للصحافة، وقال بأن هذا الإطار تثار حوله عدد من الإشكالات، بخصوص تمثيليته لكل الكتاب، "بل هناك من يطعن في وجوده القانوني، مادام أنه يمثل حيثية سياسية معينة، كما أن الحرص على تمثيلية من المثقفين فيه إشكال أي صنف من الثقافة".

يذكر أن المجلس الوطني للصحافة، هو من بين المشاريع التي يشتغل عليها وزير الاتصال، مصطفى الخلفي، حيث عهد إليه بحكم القانون المنظم له، ضمان حق المواطن في إعلام متعدد وحر وصادق، وكذا تطوير حرية الصحافة والنشر والارتقاء بالقطاع، ويتألف المجلس من 21 عضوا موزعين على النحو التالي:

7 أعضاء منتخبين من الصحافيين المهنيين

7 أعضاء منتخبين من ناشري الصحف

7 أعضاء من بينهم ممثلون عن: المجلس الأعلى للقضاء، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، جمعية هيئات المحامين بالمغرب، اتحاد كتاب المغرب، ناشر سابق، صحافي شرفي.

http://www.anfaspress.com/index.php/2014-06-06-15-26-28/item/27579-2015-11-26-13-59-13

الأحرار يحذر من تكميم أفواه دعاة المساواة في الإرث

عبد الله مخلص

بعد مرور أكثر من شهر **على توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان** فيما يخص المساواة المطلقة بين الجنسين في الإرث؛ خرج حزب التجمع الوطني للأحرار ليستنكر ما أسماه "دعوات لممارسة الحجر على التفكير، ومحاولات تكميم الأفواه، والتشدد اللا مبرر كلما تعلق الأمر بكرامة وحقوق النساء"، وهو ما اعتبر أنه "حصل ويحصل في موضوع الإرث".

وحتى لا يدخل في تصادم كبير مع المجتمع الذي أكد رفضه لكل مقترح يعارض الشريعة الإسلامية في هذا الباب، ويحافظ في نفس الوقت على مواقفه العلمانية التي تتماهى مع مقترحات مجلس اليزمي، شدد حزب الحمامة في بيان صادر بعد اجتماع مكتبه السياسي أن المغرب "بطاقاته المجتمعية والمدنية الغنية، والعلمية المتنورة في ظل إمارة المؤمنين"، قادر على "توفير شروط النقاش الحضاري والاجتهاد من أجل إحقاق العدل والمساواة، بإبداع يساير العصر ومتطلباته، وينسجم مع مكونات هويتنا السمحة والمنفتحة".

للإشارة فالاجتهاد والانفتاح يتم دائما توظيفهما من أصحاب هذا التيار لنسف ما تبقى من أحكام الشريعة الاسلامية في مجال التشريع، وهو ما تفطنت له العديد من مكونات المجتمع، فباتت ترفض مقترحاتهم وتكشف مخططاتهم المناقضة للمرجعية والهوية الوطنية.

http://howiyapress.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%AD%D8%B0%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D9%83%D9%85%D9%8A%D9%85-%D8%A3%D9%81%D9%88%D8%A7%D9%87-%D8%AF%D8%B9%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7/

الاحرار يدعمون اليزمي في توصية الإرث

مونية بنتوهامي

عبر حزب التجمع الوطني للأحرار ، عن موقفه الداعم لتوصية الإرث التي أصدرها **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ، في تقريره الأخير.

و قد اصدر الحزب بيانا تزامنا مع اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء،مستغربا من خلاله الدعوات لممارسة " الحجر على التفكير ومحاولات تكميم الأفواه والتشدد اللامبرر كلما تعلق الأمر بكرامة و حقوق النساء، كما حصل ويحصل في موضوع الإرث ".

و دعا الحزب إلى "ضرورة إشراك فعاليات المجتمع المدني والمكونات الثقافية الأمازيغية في بلورة الرؤى التي ستحكم صياغة مشاريع النصوص القانونية ذات الصلة" ، منبها بخطورة الترويج للأفكار المتطرفة و مظاهر التشدد و الازدواجية في الخطاب.

http://www.madajara.com/35213.html

حزب التجمع الوطني للأحرار يقدم موقفه حول توصية الإرث

عبد اللطيف الصلحي

أعلن حزب التجمع الوطني للأحرار، عن **موقفه الداعم لتوصية الإرث، التي أصدرها المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، في تقريره الأخير. واستغرب حزب "الحمامة"، في بلاغ له صدر تزامنا مع اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء، من الدعوات لممارسة "الحجر على التفكير ومحاولات تكميم الأفواه والتشدد اللامبرر، كلما تعلق الأمر بكرامة وحقوق النساء، كما حصل ويحصل في موضوع الإرث".

ودعا الحزب إلى "ضرورة إشراك فعاليات المجتمع المدني، والمكونات الثقافية الأمازيغية في بلورة الرؤى التي ستحكم صياغة مشاريع النصوص القانونية ذات الصلة".

http://machahid24.com/politique/122529.html

مزوار: نستنكر دعوات الحجر على التفكير في موضوع الإرث

عادت توصية **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** حول المساواة في الإرث لتخلق الجدل، حيث أعلن حزب التجمع الوطني للأحرار عن مساندته للتوصية، مستنكرا ما وصفه "دعوات لممارسة الحجر على التفكير".

وعبر حزب التجمع الوطني للأحرار المشارك في الائتلاف الحكومي، عن استنكاره لما سماه بـ"دعوات لممارسة الحجر على التفكير، ومحاولات تكميم الأفواه، والتشدد اللا مبرر كلما تعلق الأمر بكرامة وحقوق النساء وهو ما حصل ويحصل في موضوع الإرث".

وأضاف بلاغ للمكتب السياسي، "بلادنا، بطاقاتها المجتمعية والمدنية الغنية، والعلمية المتنورة في ظل إمارة المؤمنين، قادرة على توفير شروط النقاش الحضاري والاجتهاد من أجل إحقاق العدل والمساواة، بإبداع يساير العصر ومتطلباته، وينسجم مع مكونات هويتنا السمحة والمنفتحة".

http://www.marocbuzz.com/ar/2015/11/26/%D9%85%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D9%86%D8%B3%D8%AA%D9%86%D9%83%D8%B1-%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AC%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D9%83%D9%8A%D8%B1-%D9%81/

http://www.seekpress.com/article-73956.htm

إدارة السجن المحلي بالعيون و اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ينظمان حفل بهيه لفائدة نزلاء السجن بمناسبة عيد الإستقلال

من أجل مشاركة نزلاء السجن في الاحتفال بعيد الاستقلال المجيد، وفي إطار الاهتمام المتواصل بأوضاعهم ونشر ثقافة حقوق الإنسان بالسجن، نظمت إدارة السجن المحلي بالعيون و اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون السمارة بدعم من اتصالات المغرب أنشطة ثقافية وفنية ورياضية لفائدة نزلاء السجن، تمثلت الأنشطة في عرض 6 أفلام مغربية لكافة النزلاء بداخل أحياء السجن، وتجسد هذه الأفلام الرواية الخيالية والقراءة المتعددة للتاريخ، أنتجت بين سنة 2000 وسنة 2004 وأعاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان نشرها. نظمت كذلك، في هذا الإطار، مبارة لكرة القدم بين نزلاء السجن، توجت بتوزيع الجوائز على الفائزين.

العيون : الشيخي محمد

http://www.atawassol.com/2015/11/26/%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84/

مزوار يدلو بدوله في قضية "المساواة في الإرث"

26 نونبر 2015 Anayir.com

عقب إجتماع المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني لحزب الأحرار (يوم الثلاثاء 24 نونبر) ثمن صلاح الدين مزوار دعوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى المساواة في الإرث و عبر عن مساندته للمقترح, و كذلك شجب ما وصفه بمحاولة التضييق على كل من ينادي بإحترام حقوق المرأة.

و يأتي هذا التصريح في سلسلة من الخطواة المنسقة و المدروسة التي إبتدأت بتقرير ال CNDH ثم تبعته زوبعه من التحركات الإعلامية و الجموعية لخلايا حزب الأصالة و المعاصرة و فؤاد عالي الهمة.

و كان آخر هذه المناورات ما ورد في ندوة نظمها أحد أزلام الهمة (صلاح الوديع) عبر "جمعية" ضمير, قبل أيام, و التي أصدرت بيانا ورد فيه, تقريبا بالحرف ما صدر عن صلاح الدين مزوار, مما يؤشر بقوة عن صدور تعليمات للجهتين بتبني هذا الخطاب.

https://anayir.com/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%85%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%AF%D9%84%D9%88-%D8%A8%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D8%AB

مزوار يدخل على خط جدلية الارث معلنا مساندته لليازمي ومهاجما كل من تهجم عليه !

إنضمّ حزب التجمع الوطني للأحرار المشارك في التحالف الحكومي للتعليق بخصوص جدل **توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان** التي تدعو إلى المساواة في الميراث بين الرجل والمرأة حيث ساند الحزب توصية مجلس اليزمي.

وأكد بلاغ لاجتماع المكتب السياسي للحزب أنه « يستغرب الدعوات لممارسة الحجر على التفكير ومحاولات تكميم الأفواه والتشدد اللامبرر كلما تعلق الأمر بكرامة وحقوق النساء، كما حصل ويحصل في موضوع الإرث » في إشارة مواقف الأحزاب والحركات المحافضة التي أعلنت رفضها للتوصية وعلى رأسها كل حزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح ومنتدى الكرامة للحقوق الإنسان.

واعتبر بلاغ المكتب السياسي لحزب « الحمامة » أن « بلادنا، بطاقاتها المجتمعية والمدنية الغنية، والعلمية المتنورة في ظل إمارة المؤمنين، قادرة على توفير شروط النقاش الحضاري والاجتهاد من أجل إحقاق العدل والمساواة، بإبداع يساير العصر ومتطلباته، وينسجم مع مكونات هويتنا السمحة والمنفتحة ».

http://www.khbarna.net/front/79323.html/

الأحرار ينتقدون التشدد إزاء مطلب المساواة في الإرث

خرج أخيراً حزب التجمع الوطني للأحرار أخيراً ليعلن موقفه بخصوص الجدال الدائر منذ أسابيع بخصوص توصية المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة، والتي صدرت في أكتوبر المنصرم عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وبعد أن عارضت بعض مكونات التحالف الحكومي، حزب العدالة والتنمية والحركة الشعبية، التوصية بشكل قاطع، نوه حزب التجمع الوطني للأحرار في بيان لمكتبه السياسي، صادر أمس الأربعاء، بما وصفه بـ"الحيوية التي تطبع النقاش الوطني، وبالأصوات المجتمعية المدافعة عن الحرية والديمقراطية والحداثة، خصوصا ما تعلق بقضايا جوهرية بالنسبة لترسيخ قيم العدل والكرامة، من قبيل قضايا المرأة والمساواة وحفظ الهوية المغربية المتعددة والمتسامحة".

وعبر حزب الأحرار عن استغرابه لما اعتبره دعوات لممارسة الحجر على التفكير ومحاولات تكميم الأفواه والتشدد اللامبرر كلما تعلق الأمر بكرامة وحقوق النساء، مورداً مثال ما حصل في موضوع الإرث، حيث أكد أن المغرب بطاقاته المجتمعية والمدنية الغنية والعلمية المتنورة في ظل إمارة المؤمنين قادرة على توفير شروط النقاش الحضاري والاجتهاد من أجل إحقاق العدل والمساواة، بإبداع يساير العصر ومتطلباته، وينسجم مع مكونات هويتنا السمحة والمنفتحة، وفق تعبير البيان.

وارتفع مطالب الحركة النسائية من جديد وذلك بمناسبة الحملة الوطنية الثالثة عشرة لوقف العنف ضد النساء، وتزامنا مع اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء، حيث نظمت جمعيات وفعاليات نسائية مساء أمس الأربعاء وقفة أمام البرلمان تطالب بإحقاق حقوق المرأة وتطبيق مقتضيات الدستور، خصوصاً ما جاء به الفصل 19 من الدستور بمبدأ المساواة والمناصفة.

كما توقف المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني للأحرار عند النقاش الدائر حول تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالأمازيغية، حيث دعا إلى ضرورة إشراك فعاليات المجتمع المدني والمكونات الثقافية الأمازيغية في بلورة الرؤى التي ستحكم صياغة مشاريع النصوص القانونية ذات الصلة، يأتي هذا في وقت تعقد فيه اللجنة المكلفة بصياغة مقترح قانون تنظيمي خاص بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية اجتماعات متواصلة كان آخرها أمس الأربعاء وذلك من أجل بلورة تصور للمجلس.

يذكر أن التجمع الوطني للأحرار سبق له أن تبنى مقترحاً يتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية أعدته الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة أزطا أمازيغ، لكن عمد إلى سحب المقترح بمجلس النواب بعد أن دخل إلى التحالف الحكومي عقب خروج حزب الاستقلال من حكومة عبد الإله بن كيران.

http://www.medias24.com/ar/NATION/POLITIQUE/5804.html

مزوار ينتقد محاولات "تكميم الأفواه" في موضوع المساواة في الإرث

الدحماني يوسف

انتقد المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني للأحرار ما وصفه بـ"الحجر على التفكير ومحاولات تكميم الأفواه والتشدد (..)كلما تعلق الأمر بكرامة وحقوق النساء "، في إشارة منه إلى النقاش الدائر حول توصية المساواة في الإرث الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

واستغرب المكتب السياسي لحزب الحمامة الذي انعقد أول أمس الثلاثاء، بحسب بيان صادر عنه، "الدعوات لممارسة الحجر على التفكير ومحاولات تكميم الأفواه والتشدد اللا مبرر كلما تعلق الأمر بكرامة وحقوق النساء، كما حصل ويحصل في موضوع الإرث".

وأضاف الحزب في بيانه أن المملكة المغربية "بطاقاتها المجتمعية والمدنية الغنية، والعلمية المتنورة في ظل إمارة المؤمنين، قادرة على توفير شروط النقاش الحضاري والاجتهاد من أجل إحقاق العدل والمساواة، بإبداع يساير العصر ومتطلباته، وينسجم مع مكونات هويتنا السمحة والمنفتحة".

موقف حزب مزوار من التوضية المثيرة للجدل الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الانسان، يتناقض مع موقع شريكه في التحالف الحكومي حزب العدالة والتنمية، الذي سبق لأمينه العام عبد الإله بنكيران أن دعا المجلس إلى سحب التوصية واستبعد فتح أي نقاش في الموضوع، واتهم رئيس المجلس ادريس اليزمي بأنه يريد أن يثير فتنة في المجتمع، وطالبه بالاعتذار.

http://ar.yabiladi.com/articles/details/40488/%D9%85%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%AF-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%83%D9%85%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D9%88%D8%A7%D9%87.html

COALITION GOUVERNEMENTALE: LE RNI AFFICHE SES PRINCIPES

Par Mohamed Chakir

Kiosque360. Le Rassemblement national des Indépendants (RNI) a décidé de faire prévaloir au sein de la coalition gouvernementale ses principes de base, notamment quand il s'agit de défendre les droits de la femme et en particulier ceux sur l'héritage.

Sous le titre "Mezouar ne veut plus que son parti soit muselé au sein du gouvernement", "Assabah" rapporte dans son édition de ce vendredi 27 novembre que les ministres RNIstes se sont récemment plaints de la "guerre froide" dont ils doivent faire face au sein du gouvernement d'Abdelillah Benkirane, évoquant même les craintes d'un "blocus qui serait en train de se refermer sur eux alors que le gouvernement entame sa dernière année de pouvoir".

Le journal casablancais justifie ces craintes en reproduisant le dernier communiqué publié mardi par le bureau politique du RNI. Celui ci a mis en garde contre les "pratiques injustifiées visant à imposer des positions" (PJD) quand il s'agit de la "dignité et des droits de la femme". La position du RNI devient alors plus claire sur la question de l'héritage de la femme, telle que soulevée par le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).**

Le RNI prend aussi une marge de manœuvre plus grande sur la question de la langue Amazigh, appelant la société civile à se doter d'une vision qui permettrait d'élaborer des projets de lois appropriés.

Au RNI, les langues se délient avec des lignes de démarcation bien tracées. La montée des actes terroristes dans le monde inquiète aussi le parti de la Colombe. Le bureau politique du RNI a mis aussi en garde contre le "danger que véhiculent des idées extrémistes ainsi que le double discours (modernisme et islamisme) alors que le pays œuvre sans relâche à consolider la culture de la modération et du progrès.

Le bureau politique du RNI a enfin assuré qu'il privilégie la notion de la "patrie en priorité", appelant ses militants à rester mobilisés sans pour autant entrer dans des conflits. Les "indépendants" ont enfin décidé de dynamiser leurs structures partisanes.

http://www.le360.ma/fr/politique/coalition-gouvernementale-le-rni-affiche-ses-principes-58527

مزوار: نستنكر دعوات الحجر على التفكير في موضوع الإرث

فاطمة الكرزابي

عادت توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول المساواة في الإرث لتخلق الجدل، حيث أعلن حزب التجمع الوطني للأحرار عن مساندته للتوصية، مستنكرا ما وصفه "دعوات لممارسة الحجر على التفكير".

وعبر حزب التجمع الوطني للأحرار المشارك في الائتلاف الحكومي، عن استنكاره لما سماه بـ"دعوات لممارسة الحجر على التفكير، ومحاولات تكميم الأفواه، والتشدد اللا مبرر كلما تعلق الأمر بكرامة وحقوق النساء وهو ما حصل ويحصل في موضوع الإرث".

وأضاف بلاغ للمكتب السياسي، "بلادنا، بطاقاتها المجتمعية والمدنية الغنية، والعلمية المتنورة في ظل إمارة المؤمنين، قادرة على توفير شروط النقاش الحضاري والاجتهاد من أجل إحقاق العدل والمساواة، بإبداع يساير العصر ومتطلباته، وينسجم مع مكونات هويتنا السمحة والمنفتحة".

http://www.andaluspress.com//%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%2024%20%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%A9/51568/%D9%85%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%B1%20%D9%86%D8%B3%D8%AA%D9%86%D9%83%D8%B1%20%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AC%D8%B1%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D9%83%D9%8A%D8%B1%20%D9%81%D9%8A%20%D9%85%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D8%AB.html

http://www.le360.ma/ar/politique/70783

PARUTION : À LA RENCONTRE DES "MÈRES CÉLIBATAIRES AU MAGHREB"

L'Association INSAF lance le recueil « Mères célibataires au Maghreb, défense de droits et inclusion sociale » qui a été réalisé en partenariat avec les associations SOS Femmes en Détresse en Algérie et le Réseau Amen Enfance Tunisie (RAET).

Interpellées par les niveaux alarmants d'abandon d'enfants au Maroc, en Algérie et en Tunisie, ces associations s'intéressent à la principale cause de ce fléau : l'exclusion sociale des mères célibataires. Ce recueil d'expériences fournit plusieurs illustrations de violences imposées et de situations de non-droit vécues par les mères célibataires au Maroc, en Algérie, et en Tunisie. Ces pays ont pourtant tous ratifié la Convention sur l'élimination des toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes et la Convention internationale des droits de l'enfant.

Cette enquête est le fruit de 125 entretiens réalisés avec des mères et des professionnels (médecins, sages-femmes, assistants sociaux, psychologues, éducateurs…) les accompagnant au sein d'associations de la société civile ou de services publics. Elle présente les pratiques significatives visant à les aider à se réapproprier une vie digne au sein de leur société. Édité en français et en arabe, Mères célibataires au Maghreb est signé par la journaliste Luciana Uchôa- Lefebvre et préfacé par : le président du Conseil national des droits de l'Homme au Maroc Driss Elyazami, le journaliste algérien Ameziane Ferhani, et la comédienne et auteure dramatique tunisienne Leila Toubel. Il s'inscrit dans le projet « Pour une meilleure insertion sociale et professionnelle des mères célibataires au Maghreb » mené par INSAF et ses partenaires.

http://lnt.ma/parution-a-la-rencontre-des-meres-celibataires-au-maghreb/

Violences à l'égard des femmes: Aucune protection pour les victimes

Le Maroc, à l'instar de la communauté internationale, a célébré mercredi la journée mondiale pour l'élimination de la violence à l'égard des femmes.

Une femme sur trois est victime de violence physique ou sexuelle au niveau mondial. Au Maroc, les derniers chiffres remontent à 2009 et figurent dans l'enquête nationale sur la prévalence de violence à l'égard des femmes du Haut commissariat au plan (HCP). Rappelons que cette étude avait révélé que sur une population de 9,5 millions de femmes âgées de 18 à 64 ans, près de 6 millions ont subi un acte de violence. Avec une prévalence de 35,3%, 3,4 millions de femmes ont subi un acte de violence physique depuis l'âge de 18 ans.

Ces dernières années, le Maroc a enregistré des avancées importantes en matière de lutte contre les violences faites aux femmes mais pour les associations de défense des droits des femmes il reste encore beaucoup à faire. Celles-ci estiment que les droits des Marocaines sont toujours bafoués. Elles continuent d'être victimes de discriminations en tout genre. Quant au projet de loi sur les violences faites aux femmes, les associations féminines avaient critiqué à plusieurs reprises son contenu, notamment en ce qui concerne la criminalisation des actes de violence, les sanctions, les mesures procédurales, les problématiques relatives à l'évitement de la sanction, les mécanismes de prise en charge des femmes victimes de violence et la prévention contre la violence.

S'agissant des sanctions prévues dans la nouvelle loi, les associations avaient signalé l'absence totale de sanctions fondées sur le genre, ainsi que celle des peines alternatives. En outre, la politique de durcissement de sanctions adoptée par le projet ne tient pas compte des crimes à caractère financier comme l'escroquerie, le vol et l'abus de confiance entre époux.

De son côté, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) avait présenté son mémorandum relatif au projet de loi. Dans son document, le CNDH avait recommandé de réprimer et de sanctionner les actes intentionnels de violences à l'égard des femmes et filles perpétrés y compris par les conjoints. Le Conseil avait proposé des sanctions plus sévères pour le viol commis sur une personne mineure, incapable, handicapée, sur une personne connue par ses facultés mentales faibles, sur une femme enceinte, ainsi que le viol par le conjoint de la victime.

Il estime urgent d'amender les dispositions du code de la famille pour interdire le mariage des mineurs de moins de 18 ans révolus. Tout acte visant à forcer un adulte ou un enfant de moins de 18 ans révolus à contracter un mariage doit être sanctionné et ce tout en consacrant la responsabilité civile des personnes complices dans la planification ou l'exécution du mariage.

Par ailleurs, le CNDH avait prévu plusieurs mesures pour garantir les droits des victimes et des témoins dans les procédures d'enquêtes et de poursuites.

En attendant, il n'existe aucune loi qui protège et pénalise, selon les standards internationaux, toute violence physique et psychologique infligée à une femme.

http://www.devanture.net/news.php?id=367319